

The Role of Credit Quality Management in Reducing Credit Risk and Supporting Economic Stability in Islamic Banks, A Descriptive Applied Study on the Libyan Islamic Bank – Tripoli

Ahmed Alsanosey Ahmed ^{*1}, Nasser Ramadan Masoud Ashneen²

^{1,2}Department of Administrative and Financial Sciences, Faculty of Science and Technology, Zawiya, Wadi al-Shati, Libya

* Email (for reference researcher): Ahmed515017221@gmail.com

دور إدارة جودة الائتمان في الحد من مخاطر الائتمان ودعم الاستقرار الاقتصادي في المصارف الإسلامية: دراسة وصفية تطبيقية على المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس

احمد السنوسي احمد صالح ^{*1}، ناصر رمضان مسعود اشنين ²
^{2,1} قسم العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم والتقنية الزوية، وادي الشاطئ، ليبيا

Received: 20-06-2026; Accepted: 12-08-2026; Published: 15-08-2026

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة جودة الائتمان في الحد من مخاطر الائتمان ودعم الاستقرار الاقتصادي في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال دراسة وصفية تطبيقية على المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس. وركزت الدراسة على التعرف على واقع إدارة جودة الائتمان بالمصرف، وبيان دورها في الحد من المخاطر الائتمانية، إلى جانب تحديد أبرز المعوقات التي تواجه عملية إدارة الائتمان والحلول المتبعة أو المقترحة لمعالجتها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النوعي، من خلال جمع البيانات والمعلومات الميدانية بالاعتماد على المقابلات والملاحظة، إلى جانب الاستفادة من الوثائق والمصادر ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن إدارة الائتمان تمثل أحد الأنشطة الأساسية في المصرف، وأن جودة القرارات الائتمانية ترتبط بمدى دقة دراسة طلبات التمويل وتقييم العملاء وقدرتهم على السداد، فضلاً عن أهمية المتابعة والرقابة على التمويلات بعد منحها. كما بينت النتائج أن المخاطر الائتمانية تعد من أبرز التحديات التي تواجه النشاط المصرفي، وأن خصوصية المصارف الإسلامية تتطلب مراعاة الضوابط والمبادئ الشرعية إلى جانب الاعتبارات المالية والإدارية عند إدارة الائتمان. وأظهرت الدراسة كذلك وجود عدد من المعوقات، من أبرزها عدم الالتزام بمواعيد السداد من قبل بعض العملاء، وبعض أوجه القصور الإدارية، وعدم وضوح بعض السياسات والإجراءات المتعلقة بالحد من المخاطر، إضافة إلى مشكلات نقص السيولة وضعف الوعي لدى بعض العملاء بطبيعة المعاملات المالية الإسلامية.

وخلصت الدراسة إلى أن تحسين إدارة جودة الائتمان يتطلب تطوير سياسات وإجراءات واضحة لإدارة المخاطر، وتعزيز دراسة الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح التمويل، وتفعيل المتابعة والرقابة المستمرة على التمويلات، وتحسين الخدمات المصرفية وزيادة الوعي بطبيعة المنتجات المالية الإسلامية. قد تسهم هذه الإجراءات في الحد من مخاطر التعثر وتحسين كفاءة النشاط المصرفي، بما قد يدعم الاستقرار المصرفي والاقتصادي في الحد من مخاطر التعثر وتحسين كفاءة النشاط المصرفي وتعزيز الاستقرار المصرفي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: إدارة جودة الائتمان؛ مخاطر الائتمان؛ المصارف الإسلامية؛ التمويل الإسلامي؛ الاستقرار الاقتصادي؛ المصرف الإسلامي الليبي.

Abstract

This study aimed to identify the role of credit quality management in reducing credit risk and supporting economic stability in Islamic banks, through a descriptive applied study of the Libyan Islamic Bank – Tripoli. The study focused on examining the current practices of credit quality management within the bank, highlighting its role in reducing credit risks, and identifying the main obstacles facing credit management, as well as the solutions adopted or proposed to address them. The study adopted a qualitative descriptive approach, relying on field data collected through interviews and observation, in addition to relevant documents and sources related to the subject of the study.

The findings revealed that credit management represents one of the core activities of the bank, and that the quality of credit decisions is closely associated with the accuracy of financing application assessment, customer evaluation, and their ability to repay, in addition to the

importance of continuous monitoring and supervision of financing after it has been granted. The findings also indicated that credit risk is one of the major challenges facing banking activities. Furthermore, the specific nature of Islamic banking requires compliance with Sharia principles and rules alongside financial and administrative considerations in credit management. The study also identified several obstacles, including delays in repayment by some customers, certain administrative shortcomings, insufficient clarity of some policies and procedures related to risk reduction, liquidity shortages, and limited awareness among some customers regarding the nature of Islamic financial transactions.

The study concluded that improving credit quality management requires the development of clear credit risk management policies and procedures, strengthening the assessment of customers' creditworthiness before granting financing, enhancing continuous monitoring and supervision of financing, improving banking services, and increasing customers' awareness of Islamic financial products. Such measures may contribute to reducing the risk of default, improving the efficiency of banking activities, and supporting banking and economic stability.

Keywords: Credit Quality Management; Credit Risk; Islamic Banks; Islamic Finance; Economic Stability; Libyan Islamic Bank.

1- المقدمة

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الأخيرة توسعاً ملحوظاً في عدد المؤسسات والمنتجات والخدمات المالية التي تقدمها، وأصبحت المصارف الإسلامية تؤدي دوراً مهماً في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتوفير البدائل المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويقوم النشاط المصرفي الإسلامي على مجموعة من صيغ التمويل والاستثمار، من أبرزها المربحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والسلم والاستصناع، الأمر الذي يجعل إدارة المخاطر المصرفية عنصراً أساسياً في المحافظة على سلامة المصرف واستمرارية نشاطه (الحنوي، 1998).

وتعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية، إذ تنشأ بصورة أساسية عندما يعجز العميل أو الطرف المتعامل مع المصرف عن الوفاء بالتزاماته المالية في المواعيد أو بالشروط المتفق عليها (دوابه، 2004)، وفي المصارف الإسلامية، قد تأخذ مخاطر الائتمان صوراً متعددة بحسب طبيعة صيغة التمويل المستخدمة، ففي المربحة مثلاً قد تنشأ المخاطر نتيجة تأخر العميل في سداد الأقساط أو عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، بينما قد ترتبط المخاطر في صيغ المضاربة والمشاركة بقدرة المشروع أو الطرف المتعامل على تحقيق النتائج المتوقعة والوفاء بالتزامات ذات الصلة (دوابه، 2006).

ومن هنا تبرز أهمية جودة الائتمان باعتبارها أحد العناصر الأساسية في الحد من المخاطر الائتمانية، حيث ترتبط بجودة المعلومات المتاحة عن العميل، ودقة دراسة قدرته على السداد، وسلامة الإجراءات المتبعة قبل منح التمويل، إضافة إلى المتابعة المستمرة للتمويل بعد منحه، وكما أن فعالية إدارة مخاطر الائتمان تتطلب وجود سياسات ائتمانية واضحة، ومعايير مناسبة لمنح التمويل، وآليات لتقييم المخاطر ومراقبة التمويلات القائمة، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند ظهور مؤشرات التعثر. وتؤكد المعايير الرقابية الخاصة بالمصارف الإسلامية أهمية وجود استراتيجية ائتمانية واضحة، وهيكل فعال لإدارة مخاطر الائتمان، وإجراءات لمراجعة التمويلات ومتابعتها وتخصيص المخصصات المناسبة للمخاطر (رضا وآخرون، 1999).

ولا تقتصر آثار مخاطر الائتمان على المصرف وحده، بل يمكن أن تمتد إلى النشاط الاقتصادي بصورة أوسع؛ فارتفاع التمويلات المتعثرة وضعف جودة الأصول قد يؤثران في قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم التمويل، ويضعفان كفاءة توظيف الموارد المالية، بما قد ينعكس على النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي. وقد بينت الأدبيات أن إدارة مخاطر الائتمان تمثل جانباً مهماً من جوانب سلامة واستقرار المصارف الإسلامية، وأن تدهور الظروف الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأصول المتعثرة والخسائر الائتمانية (Vaughan, 1997; الهواري، 1985; Punch, 2000).

وفي السياق الليبي، تكتسب دراسة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية أهمية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والمصرفية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية، وما صاحبها من تحديات مرتبطة بالسيولة والبيئة الاقتصادية والتشريعية والإدارية، وقد أظهرت دراسة حول القطاع المصرفي الليبي أن إجراءات التحليل الائتماني تمثل عنصراً مهماً في عملية منح الائتمان، إلا أن الالتزام بهذه الإجراءات وحده قد لا يكون كافياً للحد من مخاطر التعثر، في ظل وجود عوامل أخرى مرتبطة بالبيئة الاقتصادية والإدارية والرقابية.

ويأتي المصرف الإسلامي الليبي ضمن المؤسسات المصرفية الإسلامية العاملة في ليبيا، حيث يقدم خدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتبرز أهمية دراسة مخاطر الائتمان في المصرف في ضوء طبيعة العمليات التمويلية التي يقوم بها، وما تتطلبه من تقييم دقيق للعملاء والعمليات التمويلية، ومتابعة الالتزامات، وتطبيق الضوابط الشرعية والمصرفية المناسبة. وتشير البيانات المنشورة حديثاً عن المصرف إلى التزامه بالإطار المصرفي الإسلامي، وهو ما يجعل دراسة جودة الائتمان وإدارة مخاطر الائتمان فيه ذات أهمية من الناحية العلمية والتطبيقية.

وبناءً على ما سبق، تركز هذه الدراسة على بحث دور جودة الائتمان في الحد من مخاطر الائتمان ودعم الاستقرار الاقتصادي في المصارف الإسلامية، من خلال دراسة تطبيقية على المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس، وذلك للتعرف على طبيعة مخاطر الائتمان التي قد تواجه المصرف، ومدى اهتمامه بجودة إجراءات الائتمان، ودور تحليل العملاء والقدرة على السداد والمتابعة والرقابة في الحد من المخاطر الائتمانية. كما تسعى الدراسة إلى الوقوف على أبرز المعوقات التي قد تحد من فعالية إدارة الائتمان، واقتراح مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تسهم في تحسين جودة الائتمان وتعزيز قدرة المصرف على إدارة المخاطر والمحافظة على الاستقرار المصرفي والاقتصادي. وعموماً فإن النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام يهدف إلى إشباع حاجات الإنسان الأصلية، وذلك في إطار من القيم والأخلاق الإسلامية، والسلوكيات الحسنة والتي تتفاعل مع بعضها البعض فتولد توازناً دائماً بين الفرد والمجتمع، من حيث مصالح كل منهما ونشاطه، والنتيجة هي إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية بأفضل شكل ممكن، وتحقيق رقي الإنسان في كافة ميادين الحياة والمحافظة على ذاتيته وكرامته (شحاته، 2005).

ويعد المصرف الإسلامي الليبي من المؤسسات المصرفية الإسلامية العاملة في ليبيا، حيث يقدم مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أبرزها خدمات التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية للأفراد والشركات. وتبرز أهمية دراسة تجربة المصرف في مجال جودة الائتمان نظراً لما تمثله إدارة التمويل والائتمان من أهمية في المحافظة على سلامة المركز المالي للمصرف والحد من حالات التعثر والمخاطر الائتمانية. ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى التعرف على دور جودة الائتمان في الحد من مخاطر الائتمان ودعم الاستقرار الاقتصادي، من خلال دراسة تطبيقية على المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الكشف عن مدى وجود تصور شامل وإمام كافٍ ومعرفة مستفيضة بدور جودة الائتمان في الحد من مخاطر الائتمان ودعم الاستقرار الاقتصادي في المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس. كما تعد مخاطر الائتمان من أبرز المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، نظراً لارتباطها المباشر بقدرة العملاء والمتعاملين مع المصرف على الوفاء بالتزاماتهم المالية وفق الشروط والمواعيد المحددة. وتزداد أهمية هذه المخاطر في المصارف الإسلامية نتيجة تنوع صيغ التمويل والاستثمار واختلاف طبيعة المخاطر المرتبطة بكل صيغة، الأمر الذي يتطلب وجود سياسات وإجراءات ائتمانية واضحة وفعالة تضمن حسن تقييم العملاء والتمويلات ومتابعتها بصورة مستمرة. وفي البيئة المصرفية الليبية، تبرز الحاجة إلى تعزيز جودة الائتمان وتطوير أساليب تقييم الجدارة الائتمانية، حيث أشارت دراسات سابقة إلى وجود قصور في تطبيق بعض معايير الجدارة الائتمانية عند منح التمويل الإسلامية، بما قد يؤدي إلى زيادة احتمالات التعثر وصعوبة تحصيل التمويلات، كما أوصت دراسات أخرى بتطوير أطر الحوكمة الائتمانية وتحسين نظم معلومات الائتمان بما يسهم في الحد من المخاطر وتحسين جودة الأصول. ومن هذا المنطلق، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على مدى اهتمام المصرف الإسلامي الليبي بجودة الائتمان، ومدى فاعلية الإجراءات المتبعة في تقييم العملاء والتمويلات ومتابعتها، ودورها في الحد من مخاطر الائتمان. كما تسعى الدراسة إلى التعرف على أبرز التحديات والمعوقات التي قد تواجه إدارة الائتمان بالمصرف، ومدى انعكاس إدارة مخاطر الائتمان على قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم التمويل ودعم النشاط الاقتصادي والاستقرار المصرفي. وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور جودة الائتمان في الحد من مخاطر الائتمان ودعم الاستقرار الاقتصادي في المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس؟

أسئلة الدراسة

1. كيف تتم إدارة جودة الائتمان في المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس؟
2. ما دور جودة الائتمان في الحد من مخاطر الائتمان في المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس؟
3. كيف يقوم المصرف الإسلامي الليبي في حل المعوقات في عملية إدارة جودة الائتمان؟

أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور إدارة جودة الائتمان في الحد من مخاطر الائتمان ودعم الاستقرار الاقتصادي في المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:
- 1- التعرف على واقع إدارة جودة الائتمان في المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس.
 - 2- بيان دور ممارسات إدارة جودة الائتمان في الحد من مخاطر الائتمان، من خلال تقييم العملاء، ودراسة قدرتهم على السداد، ومتابعة التمويلات الممنوحة.
 - 3- التعرف على أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه إدارة جودة الائتمان في المصرف.
 - 4- تحديد الحلول والممارسات التي يمكن أن تسهم في تحسين جودة الائتمان والحد من مخاطر التعثر والائتمان المتعثر.
 - 5- توضيح الكيفية التي يمكن من خلالها أن تسهم الإدارة الفعالة لجودة الائتمان في تعزيز كفاءة العمل المصرفي ودعم الاستقرار الاقتصادي.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية إدارة جودة الائتمان في العمل المصرفي الإسلامي، باعتبارها من الممارسات الأساسية التي تساعد المصارف على تحسين قرارات التمويل والحد من مخاطر التعثر، ويمكن توضيح أهمية الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تناولها موضوع إدارة جودة الائتمان ومخاطر الائتمان في إطار المصارف الإسلامية، مع التركيز على طبيعة الممارسات المرتبطة بتقييم العملاء والقدرة على السداد والمتابعة اللاحقة للتمويل. كما تسعى الدراسة إلى الإسهام في إثراء الأدبيات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية في البيئة المصرفية الإسلامية الليبية، وفتح المجال أمام دراسات مستقبلية أكثر توسعاً في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها في التعرف على واقع إدارة جودة الائتمان في المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس، وتحديد أبرز التحديات التي تواجهها، بما يساعد على تطوير السياسات والإجراءات الائتمانية، وتحسين آليات تقييم العملاء ومتابعة التمويلات، وتعزيز القدرة على الحد من مخاطر الائتمان. كما يمكن أن تفيد نتائج الدراسة إدارات المصارف والعاملين في مجال الائتمان وإدارة المخاطر، والباحثين والمهتمين بتطوير أداء المصارف الإسلامية وتحسين قدرتها على مواجهة المخاطر المصرفية.

حدود الدراسة**تتمثل حدود الدراسة فيما يأتي:**

1. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على دور إدارة جودة الائتمان في الحد من مخاطر الائتمان ودعم الاستقرار الاقتصادي في المصارف الإسلامية، مع التركيز على ممارسات تقييم العملاء والقدرة على السداد والمتابعة والإجراءات المرتبطة بجودة الائتمان.
2. الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة التطبيقية على المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس.
3. الحدود البشرية: تناولت الدراسة آراء وإفادات الأطراف ذات العلاقة بموضوع الائتمان وإدارة المخاطر في المصرف، وفقاً لأداة الدراسة المستخدمة.
4. الحدود المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النوعي، من خلال الاستقادة من المقابلات والملاحظة والوثائق والمصادر ذات الصلة بموضوع الدراسة.
5. الحدود الزمنية: ترتبط الدراسة بالفترة التي تم خلالها جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث 2025م.

الدراسات السابقة

تناولت مجموعة من الدراسات موضوع مخاطر الائتمان وإدارتها في المؤسسات المصرفية، كما تناولت دراسات أخرى معايير الجدارة الائتمانية والسياسات التمويلية في المصارف الإسلامية، ويمكن عرض أبرز الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية على النحو الآتي:

1. دراسة فاطمة بن شنة (بن شنة، 2010): إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة – دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية

هدفت الدراسة إلى إبراز الإطار العام لإدارة المخاطر الائتمانية، وتحليل معايير لجنة بازل المتعلقة بإدارة المخاطر والحد من تعثر الديون. وتوصلت إلى أهمية التقييم الدوري للمحفظة الائتمانية ومتابعة مؤشرات التعثر، والتعرف على فئات المقترضين الأكثر تعرضاً للتعثر، مع التأكيد على أهمية التكامل بين التحليل المالي والتحليل الإحصائي في تقييم مخاطر الائتمان.

2. دراسة علي وسلامات (علي وسلامات، 2018): مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في درجة مخاطر الائتمان المصرفي، واقتراح إطار يساعد على قياس هذه المخاطر بصورة أكثر واقعية، بما يدعم الإدارة المصرفية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان.

3. دراسة خالد غريبي (غريبي، 2025): إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية

تناولت الدراسة تطوير السياسة التمويلية في المصارف الإسلامية القطرية، وتحليل المعوقات التي تواجه عمليات التمويل، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وشملت العاملين في قطاع التمويل بالمصارف الإسلامية محل الدراسة. وتبرز أهمية هذه الدراسة في ارتباطها المباشر بالتمويل الإسلامي والسياسات التي تحكم عمليات التمويل وإدارة مخاطرها.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة أن موضوع مخاطر الائتمان حظي باهتمام واضح، سواء من خلال دراسة إدارة المخاطر، أو تقييم العملاء والجدارة الائتمانية، أو تطوير السياسات التمويلية، أو دراسة تطبيقات التمويل الإسلامي. إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على أحد هذه الجوانب بصورة منفردة، في حين تركز الدراسة الحالية على إدارة جودة الائتمان بوصفها مدخلا متكاملًا للحد من مخاطر الائتمان، مع دراسة واقعها داخل المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس.

الفجوة البحثية

على الرغم من وجود عدد من الدراسات التي تناولت مخاطر الائتمان وإدارتها في المصارف الإسلامية، ودراسات أخرى بحثت في معايير الجدارة الائتمانية وإجراءات منح التمويل، إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على جانب إدارة المخاطر أو تقييم الجدارة الائتمانية بصورة منفصلة، دون التركيز بصورة كافية على جودة الائتمان باعتبارها مدخلاً للحد من مخاطر الائتمان وربطها بالاستقرار المصرفي والاقتصادي.

وتبرز هذه الفجوة بصورة أكبر في البيئة المصرفية الليبية، حيث لا تزال الحاجة قائمة إلى دراسات ميدانية نوعية تبحث في كيفية تطبيق معايير جودة الائتمان داخل المصارف الإسلامية، ومدى فاعلية إجراءات دراسة الجدارة الائتمانية والمتابعة بعد منح التمويل في الحد من مخاطر التعثر وعدم السداد (مسعود، 2023).

كما أن الدراسة الحالية تتميز بتركيزها على المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس كحالة تطبيقية، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية التمويل الإسلامي والصيغ التمويلية المستخدمة، وربط جودة الائتمان ليس فقط بالحد من المخاطر الائتمانية، وإنما أيضاً بدورها المحتمل في دعم الاستقرار المصرفي والاقتصادي.

وتزداد أهمية هذه الفجوة في ضوء الملاحظات الرقابية التي ظهرت في البيئة المصرفية الليبية بشأن استيفاء مستندات التمويل، ودراسات الجدوى، ومتابعة التمويلات الممنوحة، وتصنيف الديون المتعثرة؛ وهي جوانب ترتبط مباشرة بجودة الائتمان وإدارة مخاطره.

منهجية البحث

أولاً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النوعي، لملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها، إذ يركز هذا المنهج على وصف الظاهرة محل الدراسة وفهمها بصورة متعمقة من خلال تحليل المعلومات والبيانات النوعية المرتبطة بها.

وقد تم توظيف المنهج الوصفي النوعي للتعرف على واقع إدارة جودة الائتمان في المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس، وفهم الممارسات والإجراءات المتبعة في إدارة الائتمان، والتعرف على دورها في الحد من مخاطر الائتمان، إضافة إلى تحديد أبرز المعوقات والحلول المقترحة من واقع البيانات الميدانية.

ثانياً: مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على مصدرين رئيسيين للبيانات:

1. المصادر الأولية

تم الحصول على البيانات الأولية من خلال الدراسة الميدانية بالمصرف الإسلامي الليبي – طرابلس، وذلك بالاستفادة من إفادات عدد من المسؤولين والموظفين ذوي الصلة المباشرة بموضوع الائتمان وإدارة المخاطر والعمليات التمويلية. وشملت المصادر الأساسية التي استفادت منها الدراسة: المدير العام للمصرف، ومدير دعم التمويل، ومدير إدارة المبيعات، ومدير إدارة الائتمان، إضافة إلى العاملين في المجالات المرتبطة بإدارة المخاطر والعمليات الإدارية والمالية. وقد تم اختيار هذه الفئات نظراً لارتباط مهامها المباشرة بموضوع الدراسة، ولإطلاعها على الإجراءات والسياسات المتعلقة بالائتمان والتمويل وإدارة المخاطر في المصرف.

2. المصادر الثانوية

استندت الدراسة كذلك إلى مجموعة من المصادر الثانوية ذات الصلة بموضوع البحث، ومن أهمها الكتب والمراجع العلمية، والدراسات والبحوث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية، والمصادر المتخصصة في التمويل الإسلامي وإدارة الائتمان ومخاطر الائتمان.

كما تم الاستفادة من المصادر ذات الصلة بالبيئة المصرفية الإسلامية والضوابط المنظمة للعمل المصرفي، بما يساعد على تفسير ومناقشة النتائج الميدانية.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات النوعية لجمع البيانات، تمثلت في:

1. الملاحظة

استخدمت الملاحظة بهدف التعرف على واقع وإجراءات العمل المرتبطة بإدارة الائتمان في المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس، ومتابعة بعض الممارسات والإجراءات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وقد ساعدت الملاحظة على تكوين فهم مباشر للسياق الذي تتم فيه العمليات المرتبطة بالائتمان، ودعم المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات والمصادر الأخرى.

2. المقابلات الشخصية

اعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية المفتوحة غير المنظمة للحصول على البيانات الأولية من المسؤولين والموظفين ذوي العلاقة بموضوع الدراسة.

وقد تضمنت المقابلات أسئلة مفتوحة تهدف إلى إتاحة المجال للمشاركين للتعبير عن آرائهم وخبراتهم المتعلقة بإدارة جودة الائتمان، وإجراءات تقييم العملاء، والقدرة على السداد، ومتابعة التمويلات، ومخاطر التعثر، والمعوقات التي تواجه العمل الائتماني.

واختيرت المقابلات المفتوحة بما يتناسب مع طبيعة المنهج النوعي، الذي يركز على فهم الخبرات والممارسات والآراء بصورة متعمقة، بدلاً من الاختصار على الإجابات المغلقة.

3. التوثيق والوثائق ذات الصلة

تم الاستفادة من الوثائق والمصادر ذات الصلة بموضوع الدراسة، متى كانت متاحة ومناسبة للاستخدام البحثي، بهدف دعم المعلومات الميدانية والمساعدة في فهم الإجراءات والممارسات المرتبطة بإدارة الائتمان.

رابعاً: أسلوب تحليل البيانات

تم تحليل البيانات النوعية من خلال مجموعة من المراحل المتتابعة، شملت:

1. تنظيم البيانات: ترتيب المعلومات المستخلصة من المقابلات والملاحظات والوثائق ذات الصلة.
2. تصنيف البيانات: تحديد الموضوعات والأفكار المتكررة وتصنيفها في فئات مرتبطة بأسئلة الدراسة وأهدافها.
3. تسجيل الملاحظات: تدوين الملاحظات والأفكار والعلاقات التي تظهر أثناء قراءة البيانات وتحليلها.
4. تحديد الأنماط والموضوعات: البحث عن أوجه التشابه والاختلاف والأنماط المتكررة بين إفادات المشاركين والملاحظات والبيانات المتاحة.
5. استخلاص النتائج: صياغة النتائج المستخلصة من البيانات بعد تنظيمها وتصنيفها وتحليلها.
6. التحقق من النتائج: مراجعة النتائج ومقارنتها بالبيانات الأساسية وبالدراسات السابقة والأدبيات ذات الصلة، للتأكد من اتساقها مع المعلومات التي تم جمعها وعدم وجود ما يتعارض معها بصورة جوهرية.
7. وبذلك تم توظيف التحليل النوعي للوصول إلى فهم متكامل لدور إدارة جودة الائتمان في الحد من مخاطر الائتمان، والتعرف على المعوقات المرتبطة بها، واستكشاف إمكانات مساهمتها في دعم الاستقرار المصرفي والاقتصادي.

هيكل البحث

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تم تنظيم البحث في مجموعة من المحاور الرئيسية، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

يتناول المفاهيم الأساسية المرتبطة بجودة الائتمان ومخاطر الائتمان، مع بيان طبيعة إدارة جودة الائتمان وأهميتها في المصارف الإسلامية، وخصوصية الائتمان في ظل الضوابط الشرعية والمصرفية.

المحور الثاني: الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

يستعرض أبرز الدراسات ذات الصلة بإدارة الائتمان ومخاطره وجودة الائتمان في المصارف، مع توضيح أوجه الاستفادة منها، وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

المحور الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

يوضح المنهج المتبع في الدراسة، ومصادر البيانات، وأدوات جمعها، والمجال البشري والمكاني والزمني للدراسة، بالإضافة إلى أسلوب تحليل البيانات النوعية.

المحور الرابع: النتائج والمناقشة

يعرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن واقع إدارة جودة الائتمان ودورها في الحد من مخاطر الائتمان، وأبرز المعوقات التي تواجهها، مع مناقشة هذه النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

المحور الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

يتضمن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، إلى جانب مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير إدارة جودة الائتمان والحد من مخاطر الائتمان وتعزيز كفاءة المصرف واستقراره.

نتائج الدراسة:

أولاً: النتائج المتعلقة بإدارة جودة الائتمان في المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن إدارة الائتمان تمثل أحد الأنشطة الأساسية في المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس، نظراً لارتباطها المباشر بعمليات التمويل وتوظيف الموارد المالية. كما بينت النتائج أن جودة العملية الائتمانية ترتبط بصورة أساسية بدقة دراسة طلبات التمويل، وتقييم العملاء، والتحقق من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية، إلى جانب أهمية المتابعة والرقابة على التمويلات بعد منحها.

وأظهرت النتائج كذلك أن عمليات الائتمان وصيغ التمويل التي يقدمها المصرف تمثل بدائل للمعاملات القائمة على الفائدة الربوية في المصارف التقليدية، مع حرص المصرف على الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والرجوع إلى الهيئة الشرعية في عدد من المعاملات والمنتجات المصرفية للتأكد من توافقها مع الضوابط الشرعية.

كما كشفت النتائج أن عملية الائتمان تقوم على الثقة بين المصرف والعميل، سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً، من خلال توفير التمويل لغرض محدد ووفق مدة زمنية وشروط متفق عليها، مع اشتراط الضمانات المناسبة التي تساعد المصرف على حماية حقوقه في حالة تعثر العميل أو عدم التزامه بالسداد.

وفيما يتعلق بجودة الائتمان، أظهرت النتائج وجود بعض الصعوبات المرتبطة بضعف فهم بعض العملاء لطبيعة صيغ التمويل الإسلامي التي يقدمها المصرف، حيث ينظر بعضهم إلى التمويل المصرفي باعتباره وسيلة للحصول على الأموال دون إدراك

كافٍ لطبيعة الصيغة التمويلية وشروطها والتزاماتها. كما تبين وجود صعوبة لدى بعض العملاء في الالتزام بمواعيد السداد المحددة، وهو ما قد يزيد من احتمالات التعثر، ويبرز أهمية تعزيز التوعية المصرفية والمالية وتحسين إجراءات المتابعة والرقابة على التمويلات القائمة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بدور جودة الائتمان في الحد من مخاطر الائتمان

أظهرت نتائج الدراسة أن التمويل وإدارة الأموال يمثلان عنصرين أساسيين في أنشطة المصرف، وأن مخاطر الائتمان تعد من أبرز المخاطر المرتبطة بالنشاط التمويلي، لما قد يترتب عليها من آثار في كفاءة المصرف وقدرته على إدارة موارده واستمرار نشاطه.

كما بينت النتائج أن إدارة مخاطر الائتمان في المصرف الإسلامي اللبّي تتميز بخصوصية ترتبط بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي يتطلب مراعاة الجوانب الشرعية والمالية والإدارية عند اتخاذ القرارات الائتمانية. وأظهرت الدراسة أهمية استخدام أساليب مناسبة في تقييم ومتابعة المخاطر، مع الالتزام بمبادئ الحيطة والحذر، بما يسهم في تحسين جودة القرارات الائتمانية والحد من احتمالات التعثر وعدم السداد.

وكشفت النتائج عن مجموعة من العوامل والمعوقات التي يمكن أن تؤثر في جودة الائتمان بالمصرف، من أبرزها نقص السيولة في بعض الحالات، وضعف الدعم الحكومي، ومحدودية الاعتماد على المصرف في مجالات الاستثمار والائتمان والتمويل، ونقص التخصص في فقه المعاملات المالية الإسلامية، وعدم التزام بعض العملاء بسداد الأقساط في مواعيدها، إضافة إلى المنافسة من مؤسسات مصرفية أخرى.

كما أظهرت النتائج أن عدم الالتزام بمواعيد السداد يمثل أحد العوامل المرتبطة بمخاطر الائتمان، الأمر الذي يؤكد أهمية دراسة قدرة العملاء على السداد والتحقق من ملائمة التمويل قبل منحه، إلى جانب تعزيز المتابعة المستمرة للتمويلات القائمة. وبناءً على النتائج الميدانية، يمكن القول إن جودة الائتمان تؤدي دوراً مهماً في الحد من مخاطر الائتمان من خلال تحسين إجراءات تقييم العملاء والتمويلات، والالتزام بالضوابط الشرعية والمصرفية، وتعزيز المتابعة والرقابة على التمويلات، بما قد يسهم في الحد من حالات التعثر وعدم السداد.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالمعوقات والحلول في إدارة جودة الائتمان

أظهرت نتائج الدراسة وجود عدد من المعوقات التي تواجه إدارة جودة الائتمان في المصرف الإسلامي اللبّي – طرابلس، من أبرزها بعض الجوانب الإدارية، وسوء الاستخدام، وعدم وضوح بعض الخطط والسياسات والإجراءات المتعلقة بالحد من المخاطر الائتمانية أو تقليص آثارها.

كما أظهرت النتائج وجود مشكلة تتعلق بعدم التزام بعض العملاء بمواعيد السداد المحددة، مما يؤدي إلى صعوبات في إدارة التمويلات ويؤثر في قدرة المصرف على توظيف موارده بكفاءة. كذلك برز نقص السيولة وعدم توافرها بصورة مستمرة باعتباره أحد المعوقات التي قد تحد من قدرة المصرف على تلبية احتياجات العملاء وتنفيذ بعض الأنشطة التمويلية.

وفي ضوء هذه النتائج، اقترحت الدراسة مجموعة من الإجراءات، من أهمها تطوير سياسات وإجراءات أكثر وضوحاً لإدارة مخاطر الائتمان، وتحسين دراسة طلبات التمويل، وتعزيز المتابعة والرقابة على التمويلات، والاهتمام بتقييم قدرة العملاء على السداد والالتزام بالمواعيد المحددة. كما أشارت الدراسة إلى أهمية تطوير الخدمات المصرفية بما يتناسب مع احتياجات العملاء.

كما تؤكد النتائج أهمية الاهتمام بتطوير الكوادر المصرفية وتدريب العاملين على تحليل المعلومات واتخاذ القرارات الائتمانية السليمة، إلى جانب تحديث الأنظمة والتجهيزات المصرفية وتعزيز الوعي المصرفي لدى العملاء والمجتمع.

مناقشة النتائج

تسعى هذه الدراسة إلى تفسير النتائج التي تم التوصل إليها من خلال المقابلات والملاحظة والوثائق ذات الصلة، وربطها بما ورد في الدراسات السابقة حول إدارة جودة الائتمان ومخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية.

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بإدارة جودة الائتمان

أظهرت النتائج أن إدارة الائتمان تمثل نشاطاً أساسياً في المصرف الإسلامي اللبّي – طرابلس، وأن جودة العملية الائتمانية ترتبط بدراسة طلبات التمويل، وتقييم العملاء، والتحقق من قدرتهم على السداد، إلى جانب المتابعة والرقابة بعد منح التمويل. ويتفق ذلك مع الاتجاه العام في الدراسات السابقة التي أكدت أهمية تقييم المحفظة الائتمانية بصورة دورية، والتعرف على مؤشرات التعثر، وتحليل قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم (مفتاح، 2007).

وتشير هذه النتيجة إلى أن جودة الائتمان لا ينبغي أن تقتصر على مرحلة اتخاذ قرار منح التمويل، وإنما ينبغي أن تمتد إلى مختلف مراحل العملية التمويلية، بدءاً من جمع المعلومات ودراسة العميل، مروراً باتخاذ القرار، وانتهاءً بالمتابعة المستمرة للتمويل. ويتوافق ذلك مع ما تناولته الدراسات السابقة بشأن ضرورة التكامل بين أدوات التحليل المختلفة وعدم الاعتماد على أسلوب واحد في تقييم المخاطر.

كما أظهرت النتائج أن خصوصية العمل المصرفي الإسلامي تفرض مراعاة الضوابط الشرعية إلى جانب الاعتبارات المالية والإدارية عند إدارة الائتمان. ويعكس ذلك اختلاف البيئة التشغيلية للمصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، حيث ترتبط عمليات التمويل بطبيعة الصيغة التمويلية المستخدمة وبالضوابط الشرعية المنظمة لها (الحنوي، 1998).

كذلك كشفت الدراسة عن وجود ضعف في فهم بعض العملاء لطبيعة صيغ التمويل الإسلامي وشروطها والتزاماتها، إلى جانب عدم التزام بعض العملاء بمواعيد السداد. ويمكن تفسير ذلك بأن جودة الائتمان لا تعتمد على إجراءات المصرف

وحدها، وإنما تتأثر أيضًا بمستوى وعي العميل والتزامه بالشروط المتفق عليها. ولذلك فإن تعزيز التوعية المصرفية والمالية يمثل جانبًا مكملًا لإجراءات تقييم العملاء ومتابعة التمويلات.

ثانيًا: مناقشة النتائج المتعلقة بدور جودة الائتمان في الحد من مخاطر الائتمان

أظهرت النتائج أن مخاطر الائتمان ترتبط بصورة مباشرة بالنشاط التمويلي، وأن عدم قدرة بعض العملاء على الوفاء بالتزاماتهم في المواعيد المحددة يمثل أحد مصادر المخاطر التي تواجه المصرف. كما أظهرت النتائج أن تحسين تقييم العملاء والتمويلات، وتعزيز المتابعة والرقابة، يمكن أن يؤدي دورًا في الحد من احتمالات التعثر وعدم السداد. (خليل الحمزاوي، 2000).

وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي ركزت على أهمية تقييم الجدارة الائتمانية ومتابعة المحفظة التمويلية واكتشاف مؤشرات التعثر في وقت مبكر. كما تتسجم مع الدراسة التي تناولت المصارف الإسلامية الفلسطينية، والتي أكدت أهمية تطوير السياسة التمويلية وتحليل المعوقات التي تواجه عمليات التمويل.

ومن ناحية أخرى، أظهرت النتائج أن إدارة مخاطر الائتمان في المصرف الإسلامي تتطلب الجمع بين الجوانب المالية والإدارية والشرعية. وهذا يعني أن تقييم جودة التمويل في المصرف الإسلامي لا يعتمد فقط على قدرة العميل المالية، وإنما يرتبط كذلك بمدى ملائمة صيغة التمويل وطريقة تنفيذها للضوابط الشرعية المعمول بها.

كما كشفت النتائج عن مجموعة من المعوقات، من بينها نقص السيولة في بعض الحالات، وعدم التزام بعض العملاء بمواعيد السداد، وضعف التخصص في فقه المعاملات المالية الإسلامية، والمنافسة من مؤسسات مصرفية أخرى. وتوضح هذه النتائج أن إدارة مخاطر الائتمان تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، ولا يمكن التعامل معها من خلال إجراءات منح التمويل فقط.

وبناءً على ذلك، فإن دور جودة الائتمان في الحد من المخاطر يظهر بصورة أكبر من خلال تحسين عملية اتخاذ القرار الائتماني، ورفع جودة المعلومات المتاحة للعملاء، وتعزيز المتابعة المستمرة، واكتشاف مؤشرات التعثر في وقت مبكر. وهذا يتفق مع طبيعة البحث النوعي الذي يركز على فهم الممارسات والعمليات وليس قياس علاقة سببية إحصائية (رضا وآخرون، 1999).

ثالثًا: مناقشة النتائج المتعلقة بالمعوقات والحلول

أظهرت الدراسة وجود عدد من المعوقات التي تواجه إدارة جودة الائتمان، ومن أبرزها بعض الجوانب الإدارية، وعدم وضوح بعض السياسات والإجراءات، وعدم انتظام بعض العملاء في السداد، إضافة إلى مشكلة نقص السيولة. وتشير هذه النتائج إلى أن تحسين جودة الائتمان يتطلب معالجة متكاملة تتجاوز عملية تقييم العميل عند تقديم طلب التمويل. فالسياسات الواضحة، والإجراءات المنظمة، وجودة المعلومات، والمتابعة المستمرة، كلها عناصر مترابطة في إدارة مخاطر الائتمان.

كما أظهرت النتائج أن من أهم الحلول المقترحة تطوير سياسات وإجراءات أكثر وضوحًا، وتحسين دراسة طلبات التمويل، وتعزيز المتابعة والرقابة، والاهتمام بقدرة العملاء على السداد، إضافة إلى تطوير الخدمات المصرفية بما يتناسب مع احتياجات العملاء.

وتتفق هذه النتائج بصورة عامة مع الدراسات السابقة التي أكدت أهمية تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان، وتحسين عملية تقييم المقترضين، والمتابعة الدورية للمحفظة التمويلية. كما تؤكد النتائج الحالية أهمية مراعاة خصوصية المصرف الإسلامي عند تطوير هذه الإجراءات، بحيث تجمع بين الكفاءة المالية والالتزام بالضوابط الشرعية، (شيخون، 1999؛ دوابه، 2004؛ عطية، 1993).

رابعًا: مناقشة دور جودة الائتمان في دعم الاستقرار المصرفي والاقتصادي

تشير نتائج الدراسة إلى أن تحسين جودة الائتمان يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة النشاط المصرفي والحد من حالات التعثر وعدم السداد، وهو ما قد يدعم استقرار المصرف وقدرته على الاستمرار في تقديم التمويل. كما أن استمرار المصارف في أداء دورها التمويلي يمكن أن تكون له انعكاسات إيجابية على النشاط الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن نتائج الدراسة الحالية، بحكم اعتمادها على المنهج الوصفي النوعي ودراسة حالة مصرف واحد، لا تسمح بإثبات أثر سببي مباشر لجودة الائتمان على الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي. ولذلك فإن الأدق علميًا هو القول إن جودة الائتمان قد تساهم في دعم الاستقرار المصرفي والاقتصادي من خلال الحد من التعثر وتحسين كفاءة إدارة الموارد والتمويل، وليس اعتبار ذلك أثرًا اقتصاديًا مثبتًا إحصائيًا.

وبذلك تتكامل نتائج الدراسة مع الأدبيات السابقة، حيث تظهر أهمية إدارة جودة الائتمان باعتبارها أحد المكونات الأساسية لإدارة المخاطر، مع خصوصية إضافية في المصارف الإسلامية تتمثل في ضرورة الجمع بين الاعتبارات الائتمانية والمالية والإدارية والشرعية (عطية، 1993).

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى أن إدارة جودة الائتمان تمثل أحد العناصر المهمة في العمل المصرفي الإسلامي، لما لها من دور في تنظيم عمليات التمويل وتحسين إجراءات تقييم العملاء والقدرة على السداد ومتابعة التمويلات القائمة. وقد أظهرت الدراسة التطبيقية على المصرف الإسلامي الليبي – طرابلس أن جودة الائتمان ترتبط بدرجة كبيرة بمدى دقة الإجراءات المتبعة في

دراسة طلبات التمويل، والتحقق من ملائمة التمويل لاحتياجات العملاء، وتقييم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، إلى جانب المتابعة المستمرة للتمويلات الممنوحة.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه النشاط التمويلي، ولا سيما في ظل حالات التأخر في السداد، وضعف الوعي لدى بعض العملاء بطبيعة التمويل الإسلامي، وبعض أوجه القصور الإدارية، وعدم وضوح بعض السياسات والإجراءات المتعلقة بالحد من المخاطر. كما تبين أن التعامل مع مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية يتطلب مراعاة الجوانب المالية والإدارية، إلى جانب الالتزام بالضوابط الشرعية والاستفادة من رأي المختصين والهيئة الشرعية.

وأشارت الدراسة كذلك إلى وجود مجموعة من العوامل التي قد تحد من كفاءة إدارة جودة الائتمان، من بينها صعوبات السيولة في بعض الحالات، وضعف الدعم الحكومي، وتأخر بعض العملاء في الوفاء بالتزاماتهم، وضعف الاعتماد على المصارف في بعض الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، إضافة إلى المنافسة وبعض أوجه القصور الإداري. وتؤكد هذه النتائج أهمية تطوير السياسات والإجراءات الائتمانية، وتعزيز المتابعة، وتحسين عملية تقييم الجدارة الائتمانية قبل منح التمويل.

وفي ضوء ذلك، ترى الدراسة أن تحسين جودة إدارة الائتمان يمكن أن يساهم في الحد من مخاطر الائتمان وتعزيز كفاءة العمل المصرفي ودعم استمرارية النشاط التمويلي. كما يمكن أن يكون لتحسين إدارة الائتمان انعكاس إيجابي محتمل على الاستقرار المصرفي والاقتصادي من خلال تعزيز كفاءة توظيف الموارد وتقليل حالات التعثر، مع التأكيد على أن هذه الدراسة النوعية التطبيقية على مصرف واحد لا تسمح بإثبات علاقة سببية مباشرة على مستوى الاقتصاد الكلي.

وعليه، فإن تعزيز جودة الائتمان في المصارف الإسلامية لا يقتصر على تشديد إجراءات منح التمويل، وإنما يتطلب منظومة متكاملة تشمل جودة دراسة طلبات التمويل، وتقييم الجدارة الائتمانية، ووضوح السياسات والإجراءات، والمتابعة المستمرة، ورفع وعي العملاء، والالتزام بالضوابط الشرعية، بما يدعم سلامة واستدامة النشاط المصرفي الإسلامي.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. الاهتمام بتحليل القوائم المالية للعملاء عند الحاجة، والاستفادة من البيانات المالية المتاحة عن المنشآت والعملاء عند دراسة طلبات التمويل، بما يساعد على اتخاذ قرارات أكثر دقة.
2. وضع آليات واضحة للتعامل مع حالات التأخر في السداد، مع التمييز بين حالات التعثر الناتجة عن ظروف مؤقتة وبين الحالات التي تشير إلى عدم قدرة دائمة على الوفاء بالتزامات، واتخاذ الإجراءات المناسبة لكل حالة.
3. رفع مستوى الوعي المصرفي والشرعي لدى العملاء، من خلال توضيح طبيعة منتجات التمويل الإسلامي وشروطها والتزامات العميل ومواعيد السداد، بما يساعد على الحد من سوء فهم بعض العملاء لطبيعة التمويل الإسلامي.
4. تعزيز التعاون بين الإدارات المصرفية والهيئة الشرعية والمختصين في التمويل والمخاطر، بما يضمن مراعاة الجوانب المالية والإدارية والشرعية عند تصميم وتنفيذ عمليات التمويل.
5. تحسين نظم المعلومات الائتمانية والاستفادة من المعلومات المتاحة عن العملاء والمنشآت، بما يساعد المصرف على اتخاذ قرارات تمويلية أكثر دقة والحد من مخاطر المعلومات غير الكافية.
6. تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية بما يتناسب مع احتياجات العملاء والأنشطة الاقتصادية، مع المحافظة على الضوابط الشرعية ومتطلبات إدارة المخاطر.
7. تعزيز إدارة السيولة بما يساعد المصرف على مواجهة احتياجات العملاء واستمرار النشاط التمويلي، خاصة في الحالات التي قد تؤثر فيها محدودية السيولة على قدرة المصرف على تقديم خدماته التمويلية.
8. تعزيز الثقة بين المصرف والعملاء من خلال تحسين جودة الخدمات والشفافية في إجراءات التمويل، والوضوح في الشروط والالتزامات، بما يدعم العلاقة المصرفية ويشجع على استخدام الخدمات المصرفية الإسلامية.
9. إنشاء أو تطوير قواعد بيانات ومراكز متخصصة للمعلومات الائتمانية يمكن أن تساعد المصارف في الحصول على معلومات أكثر دقة عن العملاء والمنشآت، بما يدعم قرارات منح التمويل.
10. تشجيع الدراسات المستقبلية على توسيع نطاق البحث ليشمل عدداً أكبر من المصارف الإسلامية الليبية، والاستفادة من المناهج الكمية أو المختلطة لقياس العلاقة بين جودة الائتمان ومخاطر الائتمان والاستقرار المصرفي والاقتصادي بصورة أكثر قابلية للقياس والمقارنة.

المراجع

1. أحمد مسعود. (2023). آفاق التمويل بصيغة الصكوك الإسلامية في المصارف الإسلامية الليبية دراسة تطبيقية على مصرف البقين. مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، 8(15)، 137-150.
2. بن شنة، فاطمة. (2010). إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة: دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية (رسالة دكتوراه غير منشور).
3. الحناوي، صالح. (1998). الإدارة المالية والتمويل. الإسكندرية: الدار الجامعية.
4. خالد غريبي. (2025). دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المصارف الإسلامية في قطر. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(3)، 1-6.
5. خليل، الحمزاوي محمد كمال. (2000). اقتصاديات الائتمان المصرفي. الإسكندرية: منشأة المعارف.

6. دوابه، أشرف محمد، (2004). صناديق الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار السلام.
7. دوابه، أشرف محمد، (2006). دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية. القاهرة: دار السلام.
8. رضا، الرشيد عبد المعطي، وآخرون، (1999). إدارة الائتمان. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
9. شحاته، حسين حسين، (2005). أساسيات النظام الاقتصادي الإسلامي في مجال التطبيق. سلسلة بحوث ودراسات في الاقتصاد الإسلامي، (4).
10. شيخون، محمد، (1999). المصارف الإسلامية دراسة في تقويم المشروعات الدينية والدور الاقتصادي والسياسي. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
11. عطية، جمال الدين، (1993). البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقويم والاجتهاد، النظرية والتطبيق. بيروت: دار المؤسسة الجامعية للدراسات.
12. مفتاح، صالح، (2007). المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها. مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة.
13. الهواري، سيد، (1985). الإدارة المالية (الاستثمار والتمويل طويل الأجل). مصر: دار الجيل للطباعة.
14. Punch, K. (2000). Introduction to social research: Quantitative and qualitative approaches. London: Sage.
15. Vaughan, E. J. (1997). Risk Management. U.S.A.: John Wiley & Sons, Inc.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of SAJFAS and/or the editor(s). SAJFAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.